قسم الحديث وعلومه – الدراسات العليا – الماجستير – الحديث التحليلي

أ.د. غازي نايف حميد

المحاضرة رقم (٢)

جوانب دراسية الحديث التحليلي

اولاً . تخريج الحديث وجمع طرقه

التخريج في الاصطلاح : عزو الحديث إلى مصادره الأصلية المسندة ، فإن تعذرت فإلى الفرعية المسندة ، فإن تعذرت فإلى الناقلة عنها بأسانيدها ، مع بيان مرتبة الحديث غالباً.

(العزو): هو النسبة ، أو الإحالة .

و للعزو أساليب مختلفة منها :

١– العزو المطوّل : وهو الذي يلتزم فيه المحُيل أو العازي ذكر مكان وجود الحديث في الكتاب من خلال ذكر الكتاب الذي أورد فيه الحديث ، والباب ، ثم يضيف المحيل والعازي إلى ذلك : رقم المجلد ، والصفحة ، ورقم الحديث إن وُجد أيضاً ، وهذا أطول عزو ممكن ، وقد يقوم مقام الباب والكتاب ، ذكر الترجمة فيما لو كان الكتاب مرتب على التراجم ، كتاريخ بغداد[١] ، وتراجم الضعفاء[٢] ، فتقول : في ترجمة فلان .

وميزة العزو المطوّل : أنه تبقى إفادته مهما اختلفت طبعات الكتاب . وعيبه : الطول ، خاصةً إذا كان الحديث يُعزى إلى مصادر كثيرةٍ جداً .

---

[١] - رتب الخطيب تاريخه **على أساس الحروف** وبدأ كتابه باسم محمد تكريما لرسول الله ﷺ، وبدأ بمحمد بن إسحاق وقال معتذراً انه بدأ به لأنه لم يجد أكبر سناً وأعلى إسنادا منه ويظهر لنا من تاريخه تكرار بعض التراجم وسبب ذلك انه ترجم لرجل باسمه ثم يعيده حسب اللقب المشهور به أو يكون له ا سمان. (ت ٤٦٣هـ)

[٢] - على سبيل المثال الضعفاء لابي جعفر العقيلي : رتب المصنف أبو جعفر العقيلي أسماء الرواة على حروف المعجم، فبدأ بباب الألف، وختم بباب الياء، حيث يذكر المصنف اسم الراوي ثم يسوق بإسناده كلام أئمة الجرح والتعديل فيه، وبعدها يسوق بإسناده شيءًا مما رواه هذا الراوي ليدلل على ضعفه، فإذا لم يكن في الراوي كلام لأحد من الأئمة تكلم المصنف فيه بما يليق بحاله.

٢-العزو المختصر : وهو أن تذكر من أخرج الحديث فقط ، فتقول : أخرجه البخاري ، من دون ذكر الباب ، ولا الكتاب ، ولا الصفحة ، ولا المجلد ، ولا أي شئ ، كما كان يفعله المتقدمون ، أنظر (تلخيص الحبير)[٣] ، و (نصب الراية)[٤] ، وكتب التخريج المشهورة . وهذه الطريقة مفيدة خاصة مع الكتب المشهورة مثل الصحيحين ، والتي صنعت لها فهارس متعددة في الوقت الحاضر مما يسهل الرجوع للحديث فيها .

ولعل السبب في استعمال هذه الطريقة عند المتقدمين هو اختلاف النسخ ، ولم يكن لديهم طبعة معينة يمكن أن يعزى إليها كما هو حاصل في الوقت الحاضر .

وهذه الطريقة المختصرة يمكن اللجوء إليها في مرّات قليلة ونادرة فيما لو كان الكتاب مشهوراً ومتداولاً ، وفيما لو كان الذي يكتب ويصنف لا يصنف في التخريج فيأتي حديث أو حديثين فيعزوها إلى مصادرها عزواً مختصراً .

---

[٣] - لقد سار الحافظ في كتابه «تلخيص الحبير» على خطوات أساسية التزمها من أول كتابه إلى آخره منها:
١. كان يبدأ الحافظ أولا بذكر الحديث بنصه في كتاب «العزيز» للرافعي دون زيادة عليه ولا نقص، وبنفس لفظه.
٢. ثم يعزو الحديث إلى المصادر الأصلية لتخريج الحديث مكتفيا بأسماء أصحابها دون اسم المصدر نفسه غالبا.
٣. كان يذكر الحكم على الحديث غالبا، وإذا كان فيه ضعيف بينه، ونقل أقوال أهل الجرح والتعديل فيه.
٤. يعزو الحديث بداية للصحابي ثم بعد ذلك يذكر عزو الحديث لأصحاب أخر بقوله: «وفي الباب أيضا عن.«....
٥. كان في بعض المواضع يذكر اختلاف الألفاظ والروايات في الحديث.
٦. كان الحافظ يقول: «قلت» ولا يعني أن الكلام المذكور بعدها له، وإنما هو لصاحب الأصل ابن الملقن غالبا، وكان في بعض المذكور بعد «قلت» من كلامه كما قال في حديث «كانت حلقة قصعة رسول الله ﷺ من فضة»، الحديث في باب الأواني فراجعه.
٧. يذكر في نهاية الحديث تنبيها مشتملا على فوائد وتقريرات مهم

[٤] -طريقة الزيلعي في تخريج أحاديث نصب الراية : (ولخصه ابن حجر العسقلاني في الدراية في تخريج أحاديث الهداية.)
١. ذكر نص الحديث الذي أورده الإمام علي بن أبي بكر المرغياني الحنفي في كتابه (الهداية)
٢. يذكر من أخرجه من أصحاب كتب الحديث وغيرها.
٣. يذكر طرق الحديث ومواضعه.
٤. يذكر المتابعات والشواهد من الأحاديث التي تدعم وتشهد للحديث الذي جاء في (الهداية) محور البحث.
٥. يذكر من أخرج المتابعات والشواهد مع بيان مواضعها في كتبها الخاصة.
٦. يُطلق على هذه المتابعات والشواهد من الأحاديث التي جاءت؛ استئناسًا لأحاديث الكتاب المراد تخريجه أحاديث الباب.
٧. إن كانت المسألة التي ورد فيها الحديث في كتاب (الهداية) خلافية يذكر الإمام الزيلعي الأحاديث التي استشهد بها العلماء والأئمة المخالفون لما ذهب إليه الأحناف.
٨. يطلق على الأحاديث التي استشهد بها أصحاب المذاهب الأخرى غير الأحناف أحاديث الخصوم.
٩. يقوم بتخريج أحاديث المخالفين الذين سماهم بالخصوم للأحناف؛ فيذكر مَن أخرجها ومواطنها في كتب الحديث بكمال النزاهة والإنصاف.
١٠. رتب الإمام الزيلعي كتابه (نصب الراية لأحاديث الهداية) حسب ترتيب الكتب الفقهية الموجودة في كتب الفقه؛ مقتديًا بالكتاب الأصلي الذي يريد تخريجه وهو كتاب (الهداية)

(الحديث) : في الاصطلاح : هو كل ما أضيف إلى النبي –صلى الله عليه وسلم – من قول أو فعل أو تقرير أو صفة أو سيرة أو إلى الصحابة أو إلى التابعين كذلك . وهو قيدٌ نخرج به عزو الآيات القرآنية ، و عزو الأبيات الشعرية إلى الدواوين .

(إلى مصادره الأصلية) : نلاحظ في وصف الكتاب بالأصالة في علوم الحديث أمرين:

١– قِدَمُ الكتاب . ٢– أهمية الكتاب .

(المُسندة) : وهي التي يروي فيها المؤلف الأحاديث بإسناده هو عن شيخه عن شيخ شيخه إلى منتهى الإسناد.

وبهذا تعلم أنه من الخطأ الكبير أن تعزو الحديث إلى (جامع الأصول)[٥] لابن الأثير ، أو إلى(مجمع الزوائد)[٦] للهيثمي ، أو إلى النووي في (رياض الصالحين) ، وأنّ من فعل شيئاً من هذا فإنه لا يعرف شيئاً في فن التخريج . ومثل الكتب المشهورة المتداولة التي تورد الأحاديث مقطوعة أو بلاغات أو بغير أسانيد .

(فإن تعذرت) : أي تعذر الوقوف على المصادر الأصلية . ومن أسباب تعذر ذلك : أن يكون الكتاب مخطوطاً لا يتيسر الاطلاع عليه ، أو لا تتيسر الرحلة للنظر فيه ، ففي هذه الحالة نلجأ للعزو إلى المصدر الفرعية .

(فإلى الفرعية المسندة) : ونعني بالكتب الفرعية : الكتب الحديثية الناقلة عن كتب أقدم منها أو أكثر منها أهمية. فالكتب الفرعية هي التي اجتمع فيها أمران :

---

[٥]- حذف الأسانيد، ولم يثبت إلا اسم الصحابي إن كان الحديث مرفوعاً، أو اسم الراوي عن الصحابي إن كان الحديث موقوفاً، وقد أفرد لأسماء هؤلاء وتراجمهم باباً في آخر الكتاب ورتبهم على حروف المعجم.أما المتون فإنه لم يثبت منها إلا ما كان حديثاً عن رسول الله ﷺ، أو أثراً عن الصحابي، وما كان من أقوال التابعين ومن بعدهم فلم يذكره إلا نادراً.
وقد أثبت أيضاً ما وجد من الزيادات من المتون في كتابي الحميدي "الجمع بين الصحيحين"، ورزين بن معاوية "الجمع بين الكتب الستة."

[٦] - فقد كنت جمعت زوائد مسند الإمام أحمد ، وأبي يعلى الموصلي ، وأبي بكر البزار ، ومعاجيم الطبراني الثلاثة - رضي الله تعالى عن مؤلفيهم ، وأرضاهم ، وجعل الجنة مثواهم - كل واحد منها في تصنيف مستقل - ما خلا المعجم الأوسط والصغير ؛ فإنهما في تصنيف واحد - . فقال لي سيدي وشيخي ، العلامة شيخ الحفاظ بالمشرق والمغرب ، ومفيد الكبار ومن دونهم ، الشيخ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن العراقي - رضي الله عنه وأرضاه ، وجعل الجنة مثوانا ومثواه: -
اجمع هذه التصانيف ، واحذف أسانيدها ؛ لكي تجتمع أحاديث كل باب منها في باب واحد من هذا.

١- أن تكون جاءت بعد كتب أصيلة في الزمن . ٢- أن تكون أقل أهمية من الكتب التي سبقتها . ويشترط في الكتاب الفرعي أيضاً أن يكون مسنداً

ويدخل في المصادر الفرعية : كتب الزوائد التي تذكر الأحاديث بأسانيدها مثل : كتاب (كشف الأستار عن زوائد مسند البزار) للهيثمي ، ومثل (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية) لابن حجر . فهذه ليست الكتب الأصلية ، بل كتبٌ فرعية استخرجت الزوائد من كتاب معيّن على كتب معينة ، ويذكر هذه الأحاديث المؤلف الأصلي .

ويدخل في المصادر الفرعية : كتب أطراف الحديث "الأطراف" مثل : (تحفة الأشراف) للمزي و (إتحاف المهرة) لابن حجر و (أطراف الغرائب والأفراد) للدارقطني .

(فإن تعذرت) : أي تعذر الوقوف على المصادر الأصلية والفرعية .

(فإلى الناقلة عنها بأسانيدها) : أي فنعزو إلى الكتب الناقلة عن الكتب الأصلية أو الفرعية بأسانيدها ،فقد يذكر مثلاً الحافظ ابن حجر حديثاً يعزوه إلى كتاب مفقود ويسوق ابن حجر الإسناد كاملاً عن المؤلف من شيخه إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – ويحصل هذا مثلاً في (تلخيص الحبير) أو في (نصب الراية) ، أو كتب شيخ الإسلام ابن تيمية أو ابن القيم ، فنسوق الإسناد ونعزوه إلى مؤلفه ، ثم نحيل إلى الكتب السابقة التي أخرجت الحديث بالسند . وأيضاً كتب الأطراف والزوائد نستطيع إدخالها في الكتب الناقلة .

وعلى الباحث ان يُبين درجة الحديث بذكر من صححه ، او حسَّنه من العلماء ان كان الحديث خارج الصحيحين ، واما النظر في الحديث الضعيف وشديد الضعف ، وجعله هدفا في الحديث التحليلي فليس بمقصود إذ هذا النوع ليس بحجة لا في العقيدة ولا في الاحكام الا في دراسة

نقدية لغرض التنبيه على عدم صحة ما جاء في موضوع مُعين ، وقد يستهدف حديثاً شهيراً غير صحيح لبيان نكارته .

جمع طرق الحديث

ولأهمية جمع طرق الحديث هذه نبذه من كلام العلماء تدُلُ على اهميته :

قال الامام يحيى بن معين : لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَجْهًا مَا عَقَلْنَاهُ .

وقال الامام احمد : الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ وَالْحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا .

وقال ابن حزم : تاليف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وضم بعضه الى بعض ، والاخذ بجميعه فرض لا يحل سواه .

وقال القاضي عياض رحمه الله : الحديث يحكم بعضه على بعضٍ ، ويبيَّن مُفَسِّرُه مشكِله .

وقال في موضع اخر : فالحديث يُفسِّر بعضُه بعضاً ، ويرفع مُفَسَّرُه الإشكال عن مُجْمَله ومتشابهه.

وقال ابن دقيق العيد : الحديث اذا اجتمعت طُرُقه فَسَّر بعضها بعضا .

وقال العراقي : والروايات يفسر بعضها بعضا ، والحديث اذا جمعت طرقه تبين المراد منه .

ولهذا اعتنى علماء الحديث للتصنيف في جمع طرق الحديث الواحد في مصنف مستقل ، مثل جزءٌ في طرق حديث البراء بن عازب في عذاب القبر ، للدار قطني ، وغيرها .